تحسن غير متوقع في معنويات قطاع الاعمال الالماني في يناير

■.. برلين/ (رويترز)

قال معهد ايفو الاقتصادي الالماني امس الاربعاء إن معنويات قطاع الاعمال الالماني ارتفعت بشكل غير متوقع في يناير مع تحسن توقعات الشركات للشهور الستة المقبلة بفضل ارتفاع الطلب المحلي.

وذكر معهد ايفو أن مؤشر مناخ قطاع الاعمال الالماني الذي يقوم على مسح شهري لنحو ٧٠٠٠ شركة ارتفع الى ٩٦,٤ نقطة من ٩٦,٢ نقطة في ديسمبر وهذا هو أعلى مستوى للمؤشر منذ فبراير ٢٠٠٤ وثاني ارتفاع شهري على التوالي.

وكان اقتصاديون استطلعت رويترز اراءهم يتوقعون هبوط المؤشر الى ٩٦,٠ نقطة بعد ارتفاعه بشكل غير متوقع في ديسمبر. وقال هانز فيرير سين رئيس معهد ايفو في بيان "تحسن التوقعات يشير الى استمرار المسار الصاعد يدعمه ارتفاع الطلب المحلي الى حد ما".

بيع حصة شركة فرنسيه في أستري التونسيه للتأمين

■.. باريس/ (رويترز)

قالت شركة ايه.جي.اف الفرنسية للتامين امس الاربعاء إنها باعت حصتها البالغة ٤٢,١ في المائة في شركة أستري التونسية للتامين في البورصة التونسية.

وأضافت أن سعر البيع بلغ ٢٠,٥٣٦ مليون دينار تونسي (١٦,٦٢ مليون دينار وأدى الى تحقيق ربح بلغ ٦٠٠ ألف يورو (٧٨٠٨٠٠ دولار). وقالت الشركة الفرنسية إن هذه الخطوة تمت في اطار استراتيجيتها بتبسيط هيكل أعمالها.

٥٧ مليار دولار ايرادات بي. ام. دبليو في ٢٠٠٤

■.. فرانكفورت/ (رويترز)

أعلنت شركة بي.ام.دبليو الالمانية للسيارات الفاخرة أمس الاربعاء نمو ايراداتها في عام ٢٠٠٤ كله بنسبة ٦,٨ بالمئة وأكدت أنها ستعلن أرباحا قياسية للعام.

لكن أسهمها انخفضت لان الايرادات جاءت أقل من المتوقع.

وارتفعت الايرادات الى ٤٤,٣٤ مليار يورو (٥٧,٨٥ مليار دولار) من ٤١,٥٣ مليار في السنة السابقة وذلك أساسا بفضل نمو بنسبة ١١ بالمئة في ايرادات قطاع السيارات الرئيسي لديها والذي يشهد أكبر حملة تسويقية منذ نشأة الشركة.

وباحتساب أثر تغيرات العملة ارتفعت ايرادات المجموعة ٩,٢ في المئة العام الماضي.

وقال هيلموت بانكه الرئيس التنفيذي في بيان "لقد حققنا كل الاهداف التي بدأنا السنة بها". لكن المحللين كانوا يتوقعون أداء أفضل وبلغ متوسط توقعاتهم لايرادات العام الماضي ٤٥,٣١ مليار دولار.

وانخفض سهم الشركة ١,٢ في المئة الى ٣٢,٥٠ يورو رغم أن مؤشر قطاع السيارات للاسهم الاوروبية كان منخفضا ٠,٣ في المئة فقط. وكررت الشركة توقعاتها بأن مبيعات السيارات في عام ٢٠٠٥ ستحقق مستوى قياسيا مع ارتفاع دخل منتجاتها التي تحمل الاسماء التجارية بي.ام.دبليو وميني ورولزرويس.

نمو الاقتصاد البريطاني بنسبة ٠,٧٪ من الربع الاخير من ٢٠٠٤

■.. لندن /(رويترز)

أظهرت بيانات رسمية أمس الاربعاء أن الاقتصاد البريطاني حقق نموا أسرع من المتوقع في الربع الاخير من عام ٢٠٠٤ بقوده قطاع الخدمات وذلك رغم تراجع الصناعات الانتاجية.

وقال مكتب الاحصاءات الوطنية أمس الاربعاء إن الاقتصاد البريطاني زاد بنسبة ٠,٧ بالمئة في الربع الاخير مقارنة مع نمو بنسبة ٠,٥ بالمئة في الربع الثالث من العام وارتفاعا من توقعات الاقتصاديين بنمو فصلي نسبته ٠,٦ بالمئة.

وبذلك يصل النمو السنوي الى ٢,٨ بالمئة مقارنة مع النسبة المعدلة في الربع الثالث وهي ٣,٢ بالمئة.

ويتجاوز هذا التوقعات بنمو نسبته ٢,٧ بالمئة ويجعل معدل النمو الاقتصادي متفقا مع توقعات بنك انجلترا المركزي في تقريره عن التضخم الصادر في نوفمبر .

وقدر مكتب الاحصاءات أن الاقتصاد البريطاني زاد في عام ٢٠٠٤ كله بنسبة ٣,١ بالمئة وهو ما يتفق تقريبا مع توقعات بنك انجلترا المركزي ووزارة المالية ويمثل أسرع نمو منذ عام ٢٠٠٠ كما يتجاوز بفارق كبير النمو المسجل في عام ٢٠٠٣ والبالغ ٢,٢ بالمئة.

وفي حين زاد قطاع الخدمات الذي يمثل نحو ٧٢ بالمئة من الاقتصاد كله بنسبة ٠,٦ بالمئة في الربع الاخير من العام الماضي فقد انكمشت الصناعات الانتاجية بنسبة ٠,٥ بالمئة في ثاني انخفاض فصلي على التوالي.

شركة لتأجير الطائرات في سنغافورة تشتري ٤ طائرات إيرباص

سنغافورة /(د ب أ)

أعلنت شركة إس.أيه.إل.إي السنغافورية لتأجير الطائرات امس الاربعاء اعتزامها شراء أربع طائرات جديدة طراز إيرباص أيه ٣١٩ في أعقاب اتفاق شراء وإعادة التأجير الذي عقدته مع شركة سبريت إيرلاينز الامريكية للطيران منخفض التكاليف .

تعمل شركة سبريت ومقرها ساوث فلوريدا بين بعض مدن الولايات المتحدة الامريكية وجزر البحر الكاريبي والمكسيك .

وكانت إس.أيه.إل.إي قد اشترت طائرات إيرباص لتؤجرها للشركة الامريكية في اطار صفقة بين سبريت وإيرباص لشراء ٣٥ طائرة من عائلة إيرباص الاوروبية .

وقال روبرت مارتن الرئيس التنفيذي لشركة إس.أيه.إل.إي "الصفقة توضح النمو المتزايد لاسلوب الشراء وإعادة التأجير كوسيلة لحصول شركات الطيران على طائرات جديدة وبخاصة شركات الطيران منخفضة التكاليف".

الايرادات الاستثمارية والتأمينية للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات ترتفع إلى ١٢٣,٩ مليار ريال

كتب/ علي محمد

■.. ارتفع اجمالي الايرادات الاستثمارية والتأمينية للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بمختلف انواعها بمعدل نمو سنوي قدره ٢٨,٧١٪ في المتوسط حيث زادت من ٧٥,٩ مليار ريال في عام ٢٠٠١م إلى ١٢٣,٩ مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٣م.

واظهر تقرير رسمي ارتفاعاً ملحوظاً في عدد المؤمن عليهم من العاملين في الجهاز الاداري للدولة والقطاعين العام والمختلط خلال الاعوام ٢٠٠١م -٢٠٠٣م بمعدل نمو سنوي ١٪.

واشار إلى ارتفاع عدد المستفيدين من الخدمات التأمينية في وحدات الجهاز الاداري للدولة والقطاعين العام والمختلط بمعدل سنوي قدره ١٠,١٩٪ في المتوسط خلال نفس الفترة حيث ارتفع عدد المؤمن عليهم من ٤٠٠ الف فرد في عام ٢٠٠٠م إلى ٤١٢ الفاً في نهاية عام ٢٠٠٣م.

وذكر التقرير بأن عدد المؤمن عليهم من العاملين في القطاع الخاص ارتفع من ٤٥,٣ الف فرد في عام ٢٠٠٠م إلى ٦٤,٣ الف فرد في عام ٢٠٠٣م بمعدل نمو سنوي قدره ١٢,٣٨٪ في المتوسط.

ولفت إلى ارتفاع اجمالي الايرادات الاستثمارية والتأمينية للمؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية بمعدل نمو سنوي قدره ١٢,٩٣٪ في المتوسط خلال الفترة حيث زادت من ٣,٢ مليار ريال في عام ٢٠٠١م إلى ٤,١ مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٣م في حين ارتفع عدد المستفيدين من الخدمات التأمينية بمعدل نمو سنوي قدره ١٢,١٦٪ في المتوسط.

المبادلات التجارية بين بلدانها دون المستوى

الدول الإسلامية بحاجة إلى تطوير أنظمتها الاقتصادية وتهيئة بنيتها التحتية

الرباط - خدمة قدس برس

كشف تقرير صادر عن مؤسسة مالية أن المبادلات التجارية بين البلدان الإسلامية لم ترق إلى مستوى الطموحات التي تتطلع إليها هذه الدول. وبلغ حجم هذه المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية٥٩,٢٧ مليار دولار أمريكي خلال العام ٢٠٠٢م مقابل ٥٣,٧ مليار دولار في العام ٢٠٠٠م، أي بزيادة قدرها ١٠,٣٧ في المائة.

وأفاد تقرير أعلن عنه خلال انعقاد أشغال الدورة العادية الواحدة والعشرين للمجلس الإداري للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الدار البيضاء، أن المبادلات التجارية بين البلدان الإسلامية "لم ترق إلى مستوى الطموح المعبر عنه من طرف البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، إذ سجلت نسبة زيادة قدرها ١٠,٣٧ في المائة فقط في قيمة المبادلات التجارية بين البلدان الإسلامية.

وكشف تقرير ٢٠٠٤ م الصادر عن المركز المذكور أن حجم الواردات البينية لم يرتفع هو الآخر إلا بنسبة ٦,١٠ في المائة، إذ ارتفع من ٥٦,٧٣ مليار دولار في العام ٢٠٠٠ إلى ٦٠,١٩ مليار دولار في العام ٢٠٠٢، وسجل الحجم الإجمالي للتجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ تراجعا بنسبة ٦,٤٦ في المائة، وتراجع من ٥٣١,٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٠ إلى ٤٩٧,٢١ مليار دولار سنة ٢٠٠٢ من الناتج الخام العالمي.

ورد خبراء المركز الإسلامي لتنمية التجارة هذا الوضع إلى تراجع صادرات المملكة العربية السعودية بـ ٧٩٨٥ مليون دولار، وسلطنة عمان بـ ٦٧٩٥ مليون دولار، وإندونيسيا بـ٤٩٥٨ مليون دولار، والعراق بـ ٤٨٩٠ مليون دولار، وإيران بـ ٦١٠٦ ملايين دولار.

وعرض التقرير، الذي تم توزيعه على الصحافة على هامش أشغال الدورة، وحصلت "قدس برس" على نسخة منه، تحليل العراقيل التي ما زالت تحول دون الرفع من حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

فبالرغم من الجهود المبذولة من طرف منظمة المؤتمر الإسلامي، وكذا من طرف الدول الأعضاء، وذلك من أجل إنعاش التجارة وتسهيل المعاملات التجارية بين هذه البلدان، في "محيط دولي يطبعه الرفع التدريجي للحواجز الجمركية فإن عدة عراقيل مازالت قائمة وتتعلق على الخصوص بولوج أسواق هذه البلدان، وعدم ملاءمة بنياتها التحتية، ومنها على الخصوص تلك المرتبطة بالنقل" حسب ما ورد في التقرير.

وكما نبه التقرير إلى عراقيل أخرى ذات طبيعة إدارية، وأخرى تتعلق بالتمويل، وخصوصا التأمين على عمليات التجارة الخارجية، ونقص المعلومات، هذا بالإضافة إلى غياب التكامل الاقتصادي، وعدم كفاية تنوع أسس الصناعات المحلية بالبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهما العاملان الرئيسيان في عرقلة أي مبادلات بينية، وفق أنماط التحليل الكلاسيكية للتجارة الدولية.

وأمام هذا الوضع، أكد خبراء منظمة المؤتمر الإسلامي على ضرورة وضع نظام تفضيلي للتجارة بين الأقطار الأعضاء في هذه المنظمة، والذي يستمد أسسه من الاتفاقية العامة حول التعاون الاقتصادي، والتقني، والتجاري، بين هذه البلدان، وخاصة من إعلان مكة، وكذلك من خطة العمل من أجل التعاون الاقتصادي، التي تم اعتمادها في القمة الثالثة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ويقوم هذا النظام التفضيلي للتجارة حسب التقرير، على أساس مبادئ تبادل الامتيازات، التي تعود بالفائدة على الجميع، مع الأخذ في الاعتبار مستويات التنمية الاقتصادية، والصناعية، والأنظمة التجارية، والالتزامات، الخاصة بكل دولة عضو" بغية إنجاز منطقة للتبادل الحر في نهاية المطاف.

وتقترح اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري، "مواءمة القوانين التجارية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتحرير الاستثمارات، وتسهيل تنقل الأشخاص المعنيين، عن طريق تسريع مسطرة منح تأشيرات الإقامة والشغل وإلغاء تأشيرات السفر، وتحرير نظام الصرف، وتعزيز الوساطة المصرفية، باعتبارها دعامة للتجارة والاستثمارات بين هذه البلدان"، وذلك من أجل ضمان فعالية الاتفاقيات التفضيلية بين هذه البلدان.

وأكدت اللجنة على دور التحفيز الذي ينبغي على الغرف الإسلامية للتجارة أن تضطلع به، من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين القطاعات الخاصة في البلدان الأعضاء، وتشجيع الفاعلين الاقتصاديين على الانخراط في التنمية الاقتصادية عبر الشراكة بين الوحدات الصناعية لإنجاز مشاريع مشتركة.

وأكدت اللجنة أنه ينبغي على الهيئات المعنية بالميدان الاقتصادي أن تقدم معطيات عن حاجياتها في مجال تمويل المشاريع، وتوضيح السياسات المتبعة من قبل البلدان التي تنتمي إليها من أجل استقطاب الاستثمارات.

العراق يعتزم انفاق ثلاثة مليارات دولار لاعادة بناء قطاع النفط

■.، بغداد/ رويترز/..

قال مسؤولون بقطاع النفط أمس الاربعاء إن العراق خصص ثلاثة مليارات دولار في ميزانية ٢٠٠٥م لاعادة بناء صناعة النفط.

وقال المسؤولون إن شركات أجنبية قد تلعب دورا رئيسيا في المشروعات وخاصة التوريدات والاعمال الهندسية حتى اذا لم يتحسن الوضع الأمني.

وتشمل هذه المشروعات زيادة انتاج النفط والغاز وتطوير مصاف للتكرير وشبكة خطوط الانابيب وبناء مصاف جديدة وتطوير حقول نفطية بالاضافة الى أعمال التنقيب.

وكانت هذه المشروعات تفتقر الى التمويل حتى الآن.

وقال ثامر غضبان وزير النفط العراقي في مؤتمر صحفي أن هذا التمويل بالغ الأهمية لأنه سيساعد في اصلاح قطاع النفط. وقال ناصر شمة مدير ادارة المشروعات بالوزارة ان العاملين بالوزارة سيقومون بالنصيب الأكبر من العمل لكنه اشار إلى أن المشاركة الأجنبية على الأرض ربما تظل لها حاجة.

وقال شمة لرويترز ان بدء التنفيذ سيستغرق نحو عام مشيراً إلى أن الشركات الأجنبية ستكون مهتمة لأن الأمن في العراق ربما يكون قد تحسن بحلول ذلك الوقت مضيفاً أن الجزء الأكبر من مشاركتها سيتركز على صعيد التوريدات.

وتم تخصيص هذا المبلغ بخلاف استثمارات يأمل العراق تدبيرها من ترتيبات مع شركات كبرى للنفط ربما تشمل اتفاقات مشاركة في الانتاج لبعض من أكبر حقول النفط في العالم.

مسؤوليتها عن جفاف الأرض تتجاوز مسؤولية نقص المياه

ظاهرة الاحتباس الحراري سبب مباشر في تفاقم الجفاف في العالم

واشنطن - خدمة قدس برس

جاء في تحليل علمي جديد أنّ نسبة مساحة اليابسة، التي أصابها جفاف كبير، قد ارتفع إلى أكثر من الضعفين ما بين السبعينيات من القرن الماضي وأوائل القرن الحالي. وقد وقع جفاف واسع النطاق في معظم أنحاء أوروبا وآسيا وكندا وجنوب وغرب إفريقيا وشرق استراليا.

وقال رئيس فريق العلماء، الذي وضع التقرير، الصادر عن المركز القومي الأمريكي للأبحاث الجوية، أيغو داي، إنّه يبدو أن ارتفاع درجات الحرارة تدريجياً، بسبب الغازات المنبعثة من المصانع والسيارات، وهو ما يعرف بالاحتباس الحراري العالمي؛ عامل رئيسي في ذلك.

وعرض داي النتائج الجديدة التي توصلت إليها الدراسة، خلال الاجتماع السنوي للجمعية الأمريكية للأرصاد الجوية في مدينة سان دييغو. وستنشر نتائج هذه الدراسة في مجلة علم الأرصاد الجوية المائية في مقال بقلم كيفن ترنبيرث وتاوتاو كيان، وهما عالمان في المركز القومي للأرصاد الجوية.

وقد وجد داي وزملاؤه أنّ النسبة الضئيلة جداً من مساحة اليابسة، التي تعاني من أوضاع جفاف شديد، بمقدار ثلاثة تحت الصفر أو أقل حسب دليل بالمر لقياس حدة الجفاف؛ قد ارتفعت من حوالى ١٠ إلى ١٥ في المائة في أوائل السبعينيات من القرن الماضي إلى حوالى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٢، واستنتج داي أنّ نصف هذا التغيّر يعود إلى ارتفاع درجات الحرارة، لا إلى انخفاض منسوب الأمطار أو الثلوج.

وأضاف العالم ذاته "تتكهن نماذج الأحوال الجوية في الكرة الأرضية بازدياد الجفاف في معظم مساحة اليابسة خلال الفصل الحار فيها، مع ازدياد كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري. ويشير تحليلنا إلى أنّ هذا الجفاف ربما يكون قد بدأ بالفعل"، حسب توضيحه.

وحتى أثناء تعاظم مساحة اليابسة التي امتد فيها الجفاف؛ فقد ازدادت كمية بخار الماء الموجودة في الهواء خلال العقود الأخيرة. كما ازداد معدل هطول المطر نتيجة تكثف البخار قليلاً. ولكنّ داي أشار إلى أنّ "درجات حرارة طبقة الهواء القريبة من سطح اليابسة شهدت ارتفاعاً كبيراً مفاجئاً منذ السبعينيات من القرن الماضي"، كما أورد في الدراسة.

ويزيد ارتفاع درجة الحرارة الكبير من تبخر الرطوبة من اليابسة. وقال داي إنه يمكن لمجمل مساحة اليابسة التي تمرّ إما بأوضاع من الجفاف الحاد أو من الرطوبة الشديدة أن تتعاظم، لتحتل نسبة أكبر من مجمل مساحة اليابسة على الكرة الأرضية في عالم أكثر حرارة.

وأشار داي أيضاً إلى أنه في حين أنّ معظم القسم الشمالي من نصف الكرة الغربي شهد جفافاً في العقود الأخيرة؛ إلا أن الولايات المتحدة خرجت عن ذلك المنوال، وأصبحت إجمالاً أكثر رطوبة في الأعوام الخمسين الماضية. وقال إنه يمكن ملاحظة ازدياد الرطوبة أكثر ما يمكن ذلك في المنطقة الممتدة بين جبال روكي ونهر المسيسيبي. وبين المناطق الأخرى التي تشهد زيادة في الرطوبة؛ كل من الأرجنتين وأنحاء من غرب أستراليا. ورأى داي أنّ هذا الاتجاه نحو ازدياد الرطوبة يرتبط بازدياد هطول الأمطار من البخار المتكثف؛ أكثر من ارتباطه بدرجات الحرارة.

كما أوضح داي أنّ "الجفاف والفيضانات ظاهرتان مناخيتان حادتان، يُرجّح أن تتغيرا بسرعة أكبر من تغير المناخ العادي. وبما أنهما من الكوارث التي تلحق أكبر الخسائر بالعالم وتؤثران على عدد كبير من الناس في كل عام؛ فمن المهم رصدهما وربما التكهن بتغيرهما"، وفق تأكيده.

وللمعرفة كيفية تغير الرطوبة في التربة خلال العقود القليلة الماضية؛ وضع داي وزملاؤه تحليلاً فريداً يشمل جميع أنحاء العالم ويعتمد دليل بالمر، وهو الدليل الأكثر استخداماً منذ عقود لقياس الجفاف في الولايات المتحدة. ويقيس دليل بالمر كمية الرطوبة في طبقة الهواء القريبة من سطح الأرض ويقارنها بكمية الرطوبة الموجودة في التربة.

وبما أنّ دليل بالمر لا يُعتَمد لحساب نسبة الرطوبة بشكل روتيني في معظم أنحاء العالم؛ فقد لجأ داي وزملاؤه إلى استخدام سجلات درجات الحرارة ومنسوب المطر خلال سنوات طويلة ومن مصادر مختلفة، للتوصل إلى دليل للفترة الممتدة من عام ١٨٧٠ حتى عام ٢٠٠٢، وكانت النتائج مطابقة للنتائج التي تم الحصول عليها من محاكاة تاريخية لأوضاع سطح اليابسة في العالم. تم التوصل إليها عن طريق نموذج شامل بالكمبيوتر وضعه العلماء في المركز القومي للأبحاث الجوية ووكالة الطيران والفضاء الأميركية "ناسا" وجامعة جورجيا للتكنولوجيا وجامعة تكساس في أوستن وجامعة أريزونا. وبعد أخذ عاملي هطول الأمطار والثلج في الحسبان؛ قدّر داي وزملاؤه كمية رطوبة التربة في العالم التي يمكن عزوها فقط إلى عامل ارتفاع درجة الحرارة، من خلال التبخر الإضافي الذي يحدثانه.

وقال داي مستنتجاً "إنّ الجفاف الناجم عن ظاهرة ارتفاع درجة الحرارة حصل في معظم أنحاء الأرض منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين. وقد حصل أعظم تأثير لها في المناطق القريبة والمتوسطة القرب من القطب الشمالي". وعلى العكس من ذلك؛ فقد كان انحسار الأمطار هو العامل الرئيس الذي أدى إلى ازدياد مساحة الأراضي المصابة بالجفاف في منطقة الساحل الإفريقي وشرق آسيا، وهي مناطق تحول فيها ظاهرة إلنينيو عادة دون هطول الأمطار، وهي الظاهرة الجوية التي ازداد تكررها منذ السبعينيات من القرن الماضي. وإلنينيو هي ظاهرة تنطوي على تعطّل في نظام المحيطات والجو في المنطقة الاستوائية من المحيط الهادئ تؤثر على الأحوال الجوية في جميع أنحاء العالم.

رأي اقتصادي

أنسنة العولمة

التقرير الذي اصدره المنتدى الاقتصادي العالمي «منتدى دافوس» أشار هذه المرة صراحة الى قضايا هامة تتعلق بالبعد الاجتماعي في عمل الشركات والمؤسسات الاقتصادية الدولية وذلك من خلال مشاركتها بفاعلية في الاستثمار في مشاريع الخدمات العامة وخصوصا الاجتماعية وتقديم تلك الخدمات بارباح معقولة وبما يعود النفع على الجميع .

■ علي البشيري

هذا التحول الذي نظنه كبيراً لمنتدى يهتم بمصالح الشركات متعددة الجنسيات وعابره الحدود يتفق كثيرا مع أهداف المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والتي ركزت جهودها في الفترة الأخيرة على قضايا التنمية الاجتماعية وبخاصة تعميم التعليم وتحسين مستوى الصحة والقضاء على الفقر .. وذلك عبر اهداف واستراتيجيات تم اقرارها في قمة الالفية التي عقدت بنيويورك عام ٢٠٠٠م .

لكن كيف يمكن تحقيق تلك الاهداف والسياسات على أرضية الواقع بحيث تسهم الشركات الكبرى في تحقيق التنمية الشاملة وتضييق الفجوة بين الشمال والجنوب والتي مازالت كبيرة حيث يمتلك ١٥٪ من سكان العالم الثروة ويحتكرون التكنولوجيا بينما يظل نحو ٨٥٪ من السكان معظمهم من الجنوب يعانون من التخلف والفقر ومن مشاكل اقتصادية وبيئية واجتماعية عديدة .

دول الشمال مازالت تحتكر التكنولوجيا .. وتدعم الزراعة باكثر من ٧٠٠ مليار دولار .. وتضع العراقيل امام تدفق السلع والمنتجات من دول الجنوب اليها ..... لكنها في نفس الوقت تتحدث عن العدالة .. والبعد الاجتماعي للتنمية .. !

وتضييق الفجوة بين الشمال والجنوب لن يتم إلا من خلال تدفق الاستثمارات نحو الجنوب وتوطين التكنولوجيا فيها ومعالجة المشكلات المزمنة التي تعاني منها البلدان الفقيرة وبخاصة تخفيض او إلغاء جزء من مديونياتها بالاضافة الى فتح اسواق البلدان الصناعية امام منتجات البلدان النامية والغاء الدعم الذي تقدمه لمزارعيها وكذا اعادة رسم سياسات العولمة بحيث تكون عادلة وغير متحيزة لطرف دون آخر وبما يؤدي الى تحقيق الرفاه والتنمية في مختلف بلدان العالم .

دور مراكز الابحاث والتدريب في تطوير الإدارة

محمد دماج

يعتبر الإصلاح الإداري من أهم محاور عملية الإصلاحات الشاملة التي تتبناها الحكومة ولا شك أن المرحلة الحالية تشكل المحك العملي لصحة وصواب البرامج الإصلاحية المقترحة.. وقدرتها على تجاوز الأوضاع السلبية وتحويلها إلى إيجابية خصوصا إذا استعدنا إلى الأذهان ما يمكن أن تواجه عملية الإصلاحات الإدارية من صعوبات كونها ترتبط بمصالح أفراد قد يتضرروا من إعادة عملية الهيكلة للوحدات الإدارية المطلوب هيكلة جهازها الإداري وتواصل الإصلاحات الإدارية بشكل عام.

وينبغي النظر إلى أن اللجوء للاستعانة بخدمات المؤسسات الاستشارية الأجنبية ما هي إلا حالة اضطرارية مؤقتة بينما تبقى الحاجة مستمرة إلى المؤسسات الاستشارية المحلية التي تضم عددا من مراكز الأبحاث والتأهيل والتدريب أهمها المعهد الوطني للعلوم الإدارية الذي اكتسب خبرة طيلة أربعون عاما وصار يمتلك كوادر كفؤة حيث خرج الملتقى الوطني للإدارة وتحديات التغيير الذي عقد الشهر الماضي كنموذج المراكز والأبحاث والتأهيل والتدريب الإداري بنتائج يمكن الاستفادة منها في استكمال تنفيذ الإصلاحات الإدارية بالإضافة إلى إعادة النظر في البناء الهيكلي للمعهد بما يحقق الأهداف المرجوة منه ويلبي الطموحات المأمولة ويواكب المستجدات والتطورات في مجال العلوم الإدارية والتنمية الإدارية عموما.

ولأهمية هذه النتائج كنموذج لما يمكن أن تقوم به هذه المراكز نستعرض أهمها حيث ركزت على استيعاب برنامج الإصلاح المالي والإداري واستراتيجية تحديث الخدمة المدنية وبرامج الحكومة في عملية الإصلاح الإداري المنشود وفق رؤية علمية وعملية ينتهجها المعهد.

وترجمة برنامج الحكومة في الاهتمام بالموارد البشرية وتأهيلها ورفع قدراتها ومهاراتها الأمر الذي يتطلب رفع المخصصات المالية المحددة للتدريب الداخلي والخارجي من موازنة الأجهزة الإدارية وإيلاء إدارة المعهد أهمية قصوى للبحث العلمي لتشخيص واقع الإدارة في بلادنا ودراسة وتحليل مسار تطويرها وإيجاد الحلول والمقترحات العلمية والعملية لمعالجة الإشكاليات والاختلالات القائمة والعمل على إيجاد صندوق للتدريب يمول من مساهمة الحكومة والجهات الدولية المانحة وتشكيل مجلس أعلى للتدريب الإداري يكون مسؤولا عن التخطيط للتدريب والبحث عن مصادر لتمويله وعدم اكتفاء المعهد واقتصار نشاطه على برامج التدريب لتنمية قدرات ومهارات المتدربين بل يجب أن يتعدى ذلك ليشمل التوعية بأبعاد وأهداف التنمية الإدارية والمساهمة في تحقيقها وغرس القيم والأخلاق الإدارية لتقوية روح الرقابة الذاتية في أداء العمل الوظيفي من قبل العاملين في الجهاز الإداري للدولة وإعداد برامج نوعية لذوي الاحتياجات الخاصة بهدف تأهيل هذه الشريحة الهامة وإدماجها في المجتمع وعملية التنمية الشاملة بشكل عام بالتعاون مع الجهات المعنية.

والاهتمام بتأهيل وتدريب موظفي الدولة وتزويدهم بمعارف استخدام تكنولوجيا المعلومات وضرورة استيعابهم للتقنيات الحديثة والتعامل معها لرفع قدراتهم وتطوير مهاراتهم لما من شأنه الإسهام في التحديث والتطوير الإداري والتفاعل مع توجهات الحكومة في إجراء الدراسات والبحوث المتصلة بتطبيق نظام السلطة المحلية وغيرها من التوصيات المفيدة التي توضح أهمية الاستفادة من هذه المراكز البحثية والتدريبية لما من شأنه تسهيل تنفيذ عملية الإصلاحات الإدارية.